مجتمع

ماليزيا: تعليق إبعاد مهاجرين إلى بورما

علّقت محكمة ماليزية بصورة مؤقتة، أمس الثلاثاء، إبعاد 1200 مهاجر بورمي موقوفين إلى بلادهم، بعدما نددت ثلاث منظمات حقوقية بعملية الترحيل المزمعة. وكان الموقوفون وبينهم أفراد أقليات مستضعفة، نقلوا في حافلات وشاحنات إلى قاعدة عسكرية على الساحل الغربي لماليزيا على أن يتم إبعادهم في ثلاث سفن عسكرية بورمية. وانتقدت الولايات المتحدة والأمم المتحدة بشدة خطة إبعاد المهاجرين فيما أكدت منظمات للدفاع عن حقوق الإنسان أن بينهم عددا من طالبي اللجوء. (فرانس برس)

نيوزيلندا: جنوح عشرات الحيتان

قالت السلطات النيوزيلندية، أمس الثلاثاء، إن 15 حوتاً من الحيتان الطيارة نفقت ولا يزال كثير من هذا النوع جانحاً بالقرب من شريط رملي ضيق عند الطرف الشمالي لجزيرة ساوث آيلاند رغم الجهود المبذولة لإعادتها إلى البحر. وبعد جنوح جماعي عند لسان فيرويل سبيت الرملي، يوم الاثنين، تمكنت الحيتان من الخروج عند ارتفاع المد مساء، لكن تم العثور عليها على الشاطئ النائي مرة أخرى صباح الثلاثاء. وكان حوالي 28 منها أحياء بينما نفق 15. وقالت متحدثة باسم إدارة حماية البيئة في بيان إن بعض الحيتان بدأت تسبح بعيداً. (رويترز)

ضحايا أقل في أفغانستان

ما زالت وسائل الإعلام المحلية والعالمية تتحدث عن سقوط العديد من الضحايا المدنيين الأفغان لأسباب عدة، من بينها التفجيرات. وأعلنت الأمم المتحدة أن عدد القتلى والجرحى من المدنيين في أعمال العنف في مختلف أنحاء أفغانستان، انخفض بنسبة 15 في المائة عام 2020 بالمقارنة مع عام 2019. وعزت بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان ومكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة هذا الانخفاض في عدد الضحايا المدنيين جزئياً إلى التغيير التكتيكي الواضح من قبل المسلحين، واعتماد القتل المستهدف، وقلة عدد التفجيرات الانتحارية، والانخفاض الحاد في الخسائر المنسوبة إلى القوات العسكرية الدولية. مع ذلك، ما زالت أفغانستان من بين أكثر الدول دموية في العالم في ما يتعلق بالمدنيين. وتشكل النساء والأطفال نسبة كبيرة من الضحايا والتي بلغت 43 في المائة. وتشمل الهجمات التي استهدفت المدنيين اعتداءات على رجال القضاء والإعلام وناشطين. كما استُهدفت أقليات دينية، لا سيما الشيعة، ومعظمهم ينتمون إلى عرقية الهزارة والسيخ. وقالت الأمم المتحدة إن العدد الإجمالي للضحايا المدنيين في عام 2020 البالغ 8820، من بينهم 3035 قتيلاً و5785 جريحاً، انخفض إلى أقل من 10000 للمرة الأولى منذ عام 2013. وانخفض العدد الإجمالي العام الماضي (2020)، بنسبة 15 في المائة مقارنة بالعام 2019.

(أسوشييتد برس)

(واكيل كوهسار/ فرانس برس)

لبنان: آمال ما بعد كورونا

بيروت ـ **سارة مطر**

تتركز أمنيات اللبنانيين، كغيرهم من شعوب العالم، في الوقت الراهن، على أن يفيقوا يوماً ما على خبر اختفاء جائحة كورونا وانتهاء فصول الموت اليومي المتنقل. وطأة الوباء كانت أشدّ قسوة عليهم من غيرهم، في ظلّ الأزمات الاقتصادية والمعيشية، وما تعانيه المستشفيات في لبنان من نقص حادّ في الأدوية وأجهزة التنفّس والمستلزمات الطبية الحيوية، عدا عن هجرة كثير من الأطباء والعاملين في القطاع الصحي.

طرح كورونا لدى المصابين به وغير المصابين، أولويات جديدة، إذ لجأوا إلى إعادة ترتيب مشاريعهم وخططهم المؤجلة منذ أكثر من عام، بانتظار لحظة الخروج من الحجر المنزلي وانتهاء فترات الإقفال المرهقة، والعودة إلى نشاطاتهم المعهودة، من زياراتٍ واحتفالاتٍ وتجمّعاتٍ يتلهفون لاسترجاعها ولتبادل التحية والسلام بقبلةٍ وحضن طال انتظارهما. والجدير بالذكر أنّ لبنان يعيش حالة إقفال عام منذ السابع من يناير/ كانون الثاني الماضي، تتضمن حظر تجول يشمل كلّ نواحي الحياة مع استثناءات قليلة.

ليليان برجاوي الروادي، أم لطفلة وحيدة، تردّد بشغفٍ ورجاء: «بمجرّد أن تنتهي جائحة كورونا، سأركض إلى الشارع... سأمشي لساعاتٍ وساعات. كلّ ما أريده بدايةً هو أن أتنشّق الهواء، وأن أرى الأشجار والأزهار والمساحات الخضراء، وأن أستمتع بالبحر والشاطئ، وبأشعة الشمس خارج شرفة منزلي». وتقول لـ«العربي الجديد»: «فعلاً اشتقنا إلى أبسط الأشياء، نشعر مع الحجر المنزلي أنّنا في منفى، أو أنّنا لسنا في عداد الأحياء. فالجنّة بلا ناس لا تُداس، والإنسان لا يستطيع العيش بمفرده، كوننا بطبيعتنا كائنات اجتماعية تحيا بالاختلاط والاندماج مع الناس». ليليان، التي اشتاقت إلى الرياضة والتنزه على الدراجة الهوائية في الهواء الطلق، تضيف: «كلّنا أمل بأنّنا سنستعيد حياتنا الطبيعية وضجيج الشوارع والساحات، سنتلاقى في الطرقات، وندردش ونضحك، ونتبادل التحية والسلام من دون خوفٍ من عدوى أو خطر الموت». ولا تخفي الروادي رغبتها بـ«التطوع والانتساب إلى جمعيةٍ خيرية تُعنى بكبار السن المتروكين. إنّهم فعلاً بركة كلّ بيت، يحتاجون إلى دعمنا ورعايتنا، ولا أحتمل رؤيتهم يتعذّبون أو يُقهرون. وهذا ضمن مخطّطاتي بعد كورونا».

أمّا محمد، الشاب، الذي يفضّل عدم ذكر شهرته، فيسأل بحسرةٍ: «أيّ مشاريع، والمواطن خسر أكثر من 90 في المائة من قيمة راتبه، أو خسر عمله بالكامل، وسط غلاء فاحش؟». ويؤكّد لـ«العربي الجديد»، أنّه «حتى لو توافر المال بين يديّ المواطن، فما نفعه طالما الدواء مفقود وحليب الأطفال مفقود، وغيرهما كثير؟ أيّ مشاريع وجيل بأكمله مهدّد بالأمّية بسبب عدم توافر التقنيات اللازمة للتعلّم عن بعد؟». يتابع: «أيّ مشاريع والمواطن خائف حتّى من سحب راتبه من ماكينة الصرف الآلي، فلربّما يكون اللصوص يتربصون به لسرقته؟ أيّ مشاريع في ظلّ انعدام الأمن الغذائي والرعاية الصحية والطبية الضرورية؟ لقد دمّرتنا السلطة الحاكمة ولا حياة لنا ولا أولويات إلّا بعد رحيلها».

من جهتها، تتمنّى نورا بريدي أن «تنتهي هذه الأيام السوداء»، وتشير لـ«العربي الجديد»، إلى أنّها كانت قد وعدت والدتها بالسفر إلى تركيا للترفيه والتسلية، غير أنّ كورونا أطاحت بهذه الفرصة. وتقول: «أولوياتي تحقيق هذه الأمنية، علّنا نتخلّص من ضغوط الوباء والحياة والأزمات في لبنان، ومن الطاقة السلبية المتراكمة خلال هذه الفترة. كما أنّني متحمّسة للعودة إلى حياتي الطبيعية، وعلى رأسها الالتحاق بالنادي الرياضي، والعودة إلى التمارين». وتتابع: «أنوي كذلك الهجرة والبحث عن عمل في بلدٍ أوروبي والحصول على الجنسية، كما ترتيب حياتي وأوضاعي المعيشية. وأطمح لمتابعة دراساتي العليا هناك».

أمّا الخرّيجة الجامعية سارة حسن، فتستهلّ تمنياتها بالقول: «دفعنا السؤال عن مرحلة ما بعد كورونا إلى التفكير بالمستقبل الذي كنّا قد أغفلناه لبرهةٍ»، وتضيف لـ«العربي الجديد»: «أولاً، سأسعى للحصول على منحة دكتوراه أو وظيفة في الخارج، وفي حال تعثّرت الأمور سأبحث عن فرصة عمل أو فرصة تدريبية في لبنان. كذلك، سأكرّس وقتاً أكثر للعمل الإنساني التطوعي، وقد لمسنا أهميّته خلال هذه المرحلة الصعبة، نظراً لتعاظم الحاجات والتحديات». وتختم حسن بالقول: «أرغب بلقاء أصدقائي وزيارتهم، فقد اشتقت إليهم كثيراً».

طموحات محدودة

يخطّط الشاب الجامعي نور ميّاسي لتقديم طلب هجرة فور انتهاء الجائحة، ويقول لـ«العربي الجديد»: «للأسف، طموحاتنا محدودة في هذا البلد وسط ما نعانيه من أزماتٍ اقتصادية ومعيشية خانقة، ناهيكَ عن ثُقل الوباء وتهديداته اليومية. لذلك أسعى أيضاً إلى إيجاد فرصة عمل في الخارج».

تحقيق

سوريون في الدنمارك

تهديد بالترحيل إلى دمشق وريفها «الآمنَين»

لم يكد اللاجئون السوريون يجدون بعضاً من الطمأنينة، ولو بإقامات مؤقتة، في الدنمارك، حتى راوا انفسهم اخيراً مهدَّدين بالترحيل، وقد عدّت الجهات المعنيّة دمشق وريفها منطقتَين آمنتَين

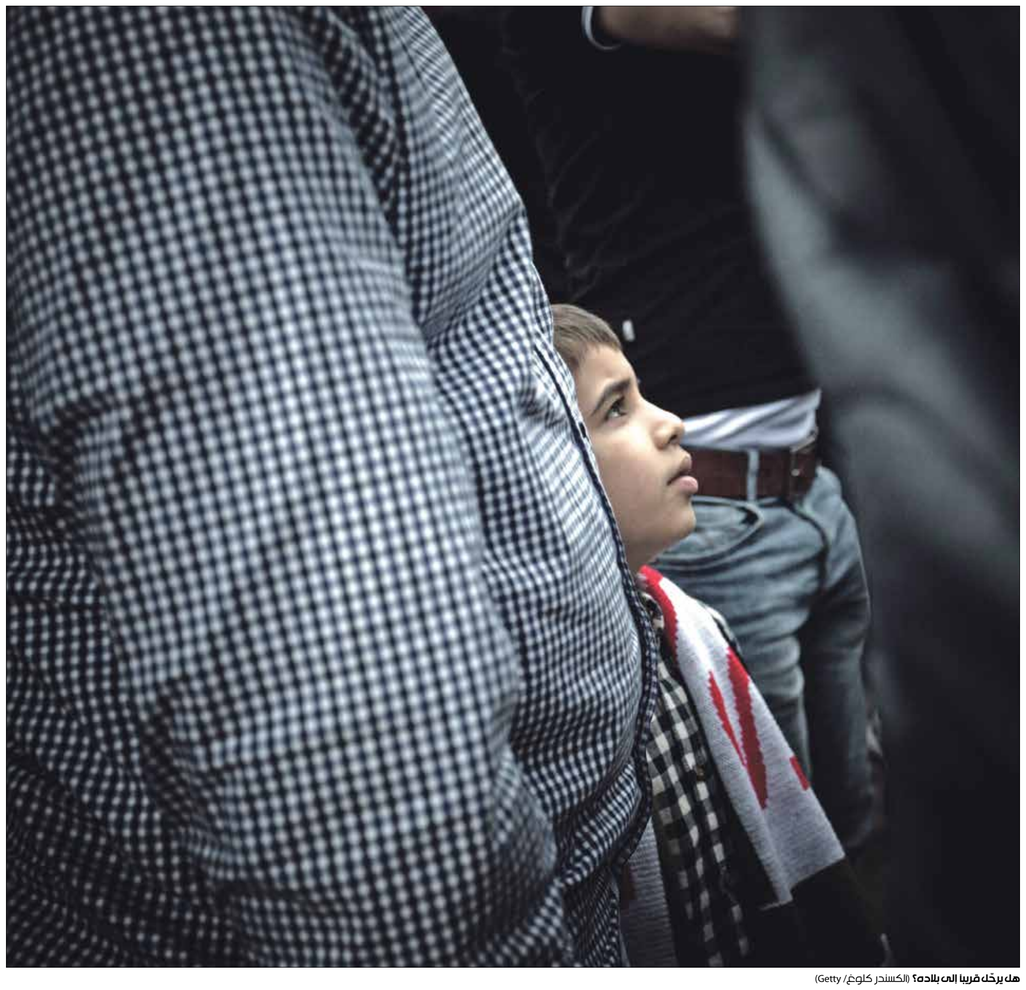

هل يرحّل قريبا إلى بلاده؟ (الكسندر كلوغ/ Getty)

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

يجد أكثر من 900 لاجئ سوري في الدنمارك أنفسهم عرضة لسحب اللجوء منهم وترحيلهم إلى بلدهم، بعد تشديد القوانين في ظل حكومة يمين الوسط السابقة ويدعم اليمين المتشدد في عام 2015. وهؤلاء هم من بين الاف اخرين عدّتهم الدنمارك ودول أوروبية أخرى لاجئين بصفة مؤقتة. وبدأت السلطات الدنماركية تنظر إلى الآتين من دمشق وريفها على أنهم من المدرجين على قوائم الترحيل، على الرغم من تحذيرات حقوقية وسياسية وإعلامية في هذا الإطار. وتصرّ حكومة يسار الوسط (الاجتماعي الديمقراطي) على تبنّي تقرير أغلبية بسيطة من مجلس إدارة اللجوء، ترى أنّ دمشق وريفها امنان لعودة سوريي الدنمارك.

وبالفعل، أوقفت دائرة الهجرة، وهي الجهة المسؤولة عن الإقامات في البلاد، تمديد إقامة بعض السوريين، وسط مخاوف كبيرة في صفوف أسر كاملة من إحالتها على وسم «من دون إقامة»، ما يعني توقّف حياة هؤلاء قانونياً، سواء في سوق العمل أو الدراسة أو الرعاية الصحية. يأتي ذلك في حين أنّ منظمة العفو الدولية حذّرت الدنمارك ودول أوروبية أخرى كالنمسا والمانيا، من أنّ «اللاجئين ما زالوا عرضة للملاحقة والتعسّف».

ويجد سوريون أنفسهم في حالة من «الضياع وعدم اليقين»، بحسب ما تصف ثريا لـ«العربي الجديد»، والأخيرة سورية من التي تحفّظت عن ذكر هويتها كاملة، هي من منطقة المعضمية الواقعة في ريف دمشق، جنوب غربي البلاد. هي تخشى واسرتها «تنفيذ توصيات التقرير الأخير لمجلس إدارة اللجوء الذي خلص إلى أنّ الأوضاع الحربية توقّفت في دمشق وريفها، وبالتالي صارت العودة ممكنة إليهما وبأمان ابتداءً من مارس/ آذار 2020». وتلك الخلاصة أتت بعد أكثر من عامَين (2018) من زيارات قامت بها وفود رسمية دنماركية للعاصمتَين السورية واللبنانية، وخرجت بالانطباع نفسه، الأمر الذي يترك الاف السوريين الحاصلين على لجوء مؤقت في دول أوروبية في حالة قلق من الترحيل.

تجدر الإشارة إلى أنّ سياسة التشدّد التي انتهجتها وزيرة الهجرة السابقة في يمين الوسط، إنغا ستويبرغ، هي نفسها التي تبنّاها خلفها الوزير الديمقراطي ماتياس تيسفاي، والتوصية الأخيرة لمجلس اللجوء ترى أنّ العاصمة دمشق ليست هي الأمنة فقط، بل «المناطق الواقعة جنوب غربها التي كان يقطنها نحو مليوني نسمة قبيل الحرب الأهلية السورية، بالتالي من الممكن سحب تصريح الإقامة من الوافدين منها».

وقد لفتت مديرة اللجوء في المجلس الدنماركي للاجئين (الجهة المسؤولة عن رعايتهم) إيفا سبينغر إلى أنّ مجلس إدارة اللجوء شهد خلافاً بين الذين يرون أنّ من المبكر إعادة لاجئي دمشق وريفها وبين الذين يؤيّدون عودتهم الفورية. وفي تصريحات لها نقلتها وسائل إعلامية أخيراً، شدّدت سبينغر على أنّ «الخطر ما زال كبيراً في ما يتعلق بالتعرّض لانتهاكات جسيمة إذا أوقفتك الشرطة أو غيرها، خصوصاً إذا كنت على صلة بشخص تشتبه السلطات الأمنية في أنّه معارض، أو إذا أخطأت في اسمك. ونعلم أنّ من الممكن أن يتعرّض المعتقلون للتعذيب ولانتهاكات أخرى». بالتالي، يرى المجلس الدنماركي للاجئين أنّ «تقرير مجلس اللجوء لا يقدّم الصورة الكاملة عند التوصية برفض تمديد تصاريح الإقامة، إذ إنّ التحسّن ليس كافياً ولدينا عوائل سورية منخرطة في العمل وأطفالهم منتظمون في التعليم ويجدون أنفسهم معرّضين لوقف كل ذلك بسبب سحب الإقامة. نظنّ أنه يجب الانتظار أكثر لنعرف إذا كان في الإمكان إعادتهم إلى الوطن (سورية)».

العفو الدولية تحذّر

من جهتها، ترى منظمة العفو الدولية، بحسب ما تصرّح الباحثة والمستشارة في مجال اللاجئين والمهاجرين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ماريا فوريستر، أنّ ذهاب الدنمارك والدول الأوروبية الأخرى في اتجاه سياسة وقف تمديد الإقامات والترحيل إلى دمشق «سيعرّض هؤلاء للاعتقال إذا ما اشتبه في أنّهم هم أو اقاربهم من منتقدي الديكتاتورية السورية». وترفض المنظمة صيغ «التسوية والضمانات الأمنية من السفارات السورية في أوروبا، فهي ليست مضمونة، ولدى المنظمة أمثلة عديدة على اعتقال لاجئين عادوا».

ومنظمة العفو الدولية كانت تنتهيا لإصدار تقريرها عن سورية في شهر مارس/ آذار المقبل، خصوصاً ما يتعلق بالسجال المثار حول إعادة اللاجئين السوريين من أوروبا إلى بلادهم، لكن يبدو أنّ مجلس إدارة اللجوء والحكومة الدنماركية استبقاه، وهو ما دفعها إلى كشف بعض ممّا سيرد في التقرير. وتشدّد المنظمة خصوصاً على أنّ النقاش الدائر في أوروبا حول إعادة لاجئي مناطق سوريّة بعينها على خلفية «تحسّن الأوضاع» يترك اللاجئين في وضع نفسي صعب «وثمّة منهم من يخشون حتى التصريح للصحافة بشأن مخاوفهم خوفاً على أهاليهم الباقين في سورية».

تخبر مايا، من منطقة القصاع في دمشق، التي تحفّظت عن ذكر هويتها كاملة لـ«العربي الجديد»، أنّها اضطرت وعائلتها إلى اعتماد خيار اللجوء بعد فترة اعتقال بسبب نشاطها في الحراك المدني في مارس/ آذار 2011. تضيف أنّه «بعد خمس سنوات في الدنمارك، نعيش أوضاعاً نفسية صعبة. كان خطئي أنّني لم أثق بالمترجمين لأروي قصتي الخاصة، وحصلت على لجوء مؤقت. واليوم نعيش تحت رحمة الترحيل إلى نظام لا يفرّق بين شخص وآخر ما دام هو يعارضه». ومايا من بين كثيرين، سوريين وفلسطينيين - سوريين، وجدوا انفسهم «يخشون سرد قصصهم الخاصة في ظلّ عدم الثقة ببعض المترجمين الذين كان عدد منهم يبدي تعاطفه مع النظام السوري»، بحسب ما يؤكد عبيدة محمد من الغوطة الشرقية في ريف دمشق لـ«العربي الجديد». يُذكر أنّ الاف السوريين تمكّنوا من الحصول على اللجوء المؤقت من دون الحاجة إلى سرد قصص «الاضطهادات الفردية».

القبضة الأمنية محكمة

ويستغرب غيث أبو الرائد، الوافد من منطقة الحجر الأسود في جنوب دمشق، تبنّي رواية أنّ دمشق وريفها امنان لعودة اللاجئين، ويقول لـ«العربي الجديد» إنّ «ثمّة عشرات الاف إن لم يكن مئات الاف السوريين والفلسطينيين - السوريين في لبنان والذين دُمّرت مناطقهم كالحجر الأسود ومخيّم اليرموك والقدم وغيرها، فلم لا يسأل السياسيون أنفسهم عن سبب عدم عودة هؤلاء وهم أقرب إلى سورية؟». ويؤكد غيث أنّ «القبضة الأمنية واضطهاد الناس ليسا مرتبطَين بتوقّف تدمير المدن. في الأساس لم يبقَ شيء ليعود إليه الناس في ظلّ هذا النظام الذي دمّر كلّ شيء. والتوعّد تلو التوعّد الذي يطاول اللاجئين واعتقال من دخل في ما يُسمّى تسوية مع النظام خير دليل على ذلك».

وتؤكد منظمة العفو الدولية مخاوف هؤلاء، وبحسب اريا فوريستر، الخبيرة في الوضع السوري فيها، فإنّ «أجهزة الأمن في النظام الديكتاتوري تراقب كلّ نقاش وكلّ ما يكتبه اللاجئون، واعتقالك ممكن لمجرّد إبداء رأي أو حيازتك كتاباً معيّناً، فما بالك باللاجئين الذين هربوا من الاضطهاد وتُراد إعادتهم إلى ذلك الوضع السيّئ».

وفي انتظار صدور تقريرها الشهر المقبل، أوضحت منظمة العفو الدولية في بيان صحافي أن «لا شك في أنّ دمشق وريفها ليسا امنَين لترحيل اللاجئين إليهما. فالناس من بعض المناطق، ومن بينها داريا والمعضمية والريف الشرقي في الغوطة، التي استخدم فيها النظام الأسلحة الكيماوية، وتلك المصنّفة بأنّها استعيدت من قبل الجيش (جيش النظام)، ليسوا امنين وهم عرضة للاضطهاد». أضافت أنّ «قوات أمن النظام السوري تشتبه في كلّ إنسان من تلك المناطق، وهو ما يعرّض أهلها للاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة بشتى الوسائل، ومن بينها الإخفاء القسري».

تجدر الإشارة إلى أنّ السلطات الدنماركية تدرس خيارات ترحيل لاجئي سورية إمّا مباشرة إلى دمشق وإمّا من خلال لبنان، عبر التنسيق مع النظام السوري. ويطرح وزير الهجرة ماتياس تيسفاي إمكانية منح العائدين تعويضاً مالياً للبدء بحياة جديدة في وطنهم الأصلي، من ضمن خطة أوسع لتخفيف أعداد اللاجئين والمهاجرين في بلده. ويأتي ذلك في سياق مساعٍ أوروبية أوسع، بعدما ضمن تيسفاي تعاوناً نمساوياً في السياق نفسه لرفع البيات الترحيل إلى المستوى الأوروبي الأشمل.

900

سوري في الدنمارك، على اقلّ تقدير، عرضة لسحب اللجوء المؤقت منهم وترحيلهم الى بلدهم

> أوقفت دائرة الهجرة الدنماركية تمديد إقامة بعض السوريين
>
> صيغ التسوية والضمانات الأمنية من سفارات سورية باوروبا غير مضمونة

أسرة غزية تصنع ألعاباً لتعليم الإنكليزية

رفض الزوجان هشام ونرفين الاستسلام لواقع البطالة، وشرعا بصنع العاب تعليمية للغة الإنكليزية بمساعدة ابنائهما

غزة ـ **امجد ياغي**

في مدينة حمد الواقعة في محافظة خانيونس جنوب قطاع غزة، تعمل أسرة على إعداد العاب تعليمية للغة الإنكليزية للمرحلة الابتدائية للتلاميذ. بدأ الزوجان العمل على المشروع بعدما عجزا عن إيجاد فرص عمل، وقد انطلقت الفكرة بعدما لاحظت الزوجة وجود مشكلة لدى أبنائها خلال دراستهم اللغة الإنكليزية.

الزوج هشام عبد العال (44 عاماً) تخرج بتخصص الهندسة المعمارية من الجامعة الإسلامية عام 2001، وحصل على بكالوريوس في تخصص الخدمة الاجتماعية من جامعة القدس المفتوحة عام 2017. عمل بنظام العقود المؤقتة في مشاريع مختلفة مع عدد من منظمات المجتمع المدني وفي المخيمات الصيفية، ولم يحصل على عمل في مجال الهندسة، كما لم يحالفه الحظ في الاستمرار في العمل مع المنظمات، حتى أصبح عاطلاً عن العمل.

لاحظ الزوجان أن هناك مشكلة لدى التلاميذ في تعلم اللغة الإنكليزية في مختلف المراحل الدراسية، إذ إن كثيرين يتخرجون من المرحلة الثانوية من دون إتقان جيد للغة الإنكليزية، وتكمن المشكلة بشكل أساسي في أسلوب التدريس. لذلك، قررا إعداد لعبة للأطفال في المرحلة الابتدائية استناداً إلى المنهاج الفلسطيني، وانطلقا في المشروع أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي.

يقول عبد العال لـ «العربي الجديد»: «شاركنا في مشاريع كثيرة، منها مشروع لبيع الإكسسوارات، وآخر يتعلق بمواد التنظيف والأشغال اليدوية. وكان هناك الكثير من العوائق في التسويق والتمويل، بالإضافة إلى مشاكل أخرى من بينها تقليد المشاريع. لذلك، فكرت وزوجتي في العمل بقطاع التعليم، واخترنا تطوير اللغة الإنكليزية لدى الأطفال من خلال الألعاب.

لم يركّز الزوجان على الربح بشكل أساسي في البداية. كان همهما إطلاق وتسويق المجموعة الأولى من الألعاب، وهي عبارة عن علبة تضم ألعاباً خاصة بكل مرحلة دراسية. ولاقت هذه الألعاب إقبال كثيرين، من بينهم طلاب يحصلون على دروس تقوية باللغة الإنكليزية من دون أن يتحسن مستواهم. يشير عبد العال إلى أن البداية كانت إيجابية، وقد عمدا إلى تطوير بعضها من خلال إضافة صور وكلمات.

تحتوي اللعبة على علب. وداخل كل علبة كلمات متقاطعة يتوجب على التلميذ إيجادها، وهي الكلمات التي يدرسها التلاميذ في مختلف المراحل الدراسية. وهناك لعبة الملصقات التي تعتمد على تجميع الملصقات ثم نسخها من خلال صورة توضح كل شكل، ولوح صغير يمكن الكتابة عليه ثم إزالة ما كتب. ويمكن للأهل وضع علامات للأبناء من خلال اللعب.

يشير عبد العال إلى أن الدول المتقدمة تركز على التحفيز واللعب لتعليم الأطفال خلال المرحلة الابتدائية، على عكس الأسلوب المعتمد في المنهاج الفلسطيني. ويوضح أن اللغة الإنكليزية تعد واجباً بالنسبة للكثير من الأطفال، ويدرسونها للحصول على الدرجات اللازمة فقط.

من جهتها، تخرجت الزوجة نرفين الحلوت (39 عاماً) من جامعة الأقصى عام 2005 بتخصص اللغة الفرنسية، كما درست تخصص التعليم الأساسي في جامعة القدس المفتوحة، وحصلت على فرص عمل مؤقتة مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا». تشير الحلوت إلى أن المشروع هو شغف بالنسبة لها ولزوجها. فبعد العمل يحب التصميم، فيما تحب هي اللغة الإنكليزية وتطوير أساليب التعليم. يتولى الأول التصميم على برنامج «فوتوشوب»، في وقت تعمل الحلوت على تحضير المضمون، ويساعدهما أبناؤهما الثلاثة بالتجميع والتغليف والقص، وهم: فاطمة (13 عاماً)، ومحمود (11 عاماً)، ورهف (9 أعوام). تقول لـ «العربي الجديد»: «لاحظت أن أطفالي لا يستمتعون بدراسة مادة اللغة الإنكليزية، بل هي مجرد واجب»، لافتة إلى أن الطفل يحتاج إلى اللعب والألوان. «تحدثت مع الكثير من الأمهات اللواتي اشترين هذه اللعبة وقد لاحظن الفرق واكتساب أطفالهن معلومات جديدة. على سبيل المثال، أصبح لدى الطفل دافع للكتابة على لوح صغير داخل اللعبة والتفكير بالكلمة والصور وبنفسه».

يروّج الزوجان للعبة عبر صفحة المشروع «HZ.PalStore» على وسائل التواصل الاجتماعي. يصنعان اللعبة بأنفسهما من خلال بطاقات ورقية وحروف بلاستيكية ملونة، وأوراق بأنواع مختلفة، وألواح خشبية صغيرة لبكتب الأطفال عليها. يتطلع الزوجان لتطوير الألعاب لتستهدف المراحل الإعدادية والثانوية. ويأملان الحصول على تمويل من المؤسسات الراعية للمشاريع النسائية أو التعليمية حتى تصبح اللعبة متوفرة في غزة مع إمكانية تصديرها إلى الضفة الغربية، وبالتالي الانتقال إلى مرحلة الإنتاج في مطابع كبيرة.

يتعاون افراد الأسرة لصنع اللعبة التعليمية (محمد الحجار)

احدى بطاقات اللعبة (محمد الحجار)

سجون مصر: تنكيل عبر منع إدخال الطعام للمحتجزين

رصدت منظمات حقوقية وقائع تعسف إدارات السجون ومقار الاحتجاز في مصر، في إدخال أنواع معينة من الطعام للمعتقلين والسجناء، ما يطرح تساؤلات شتى عن علاقة أنواع الطعام بالإضرار بالأمن القومي للبلاد

الماكولات المتنوعة تظهر في الصور الدعائية فقط (محمد الشاهد/ فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

«رفضوا إدخال الكمون والصعتر... وأخيراً قرروا عدم السماح بإدخال أكثر من نوع واحد من الفاكهة، فإما المانغو أو العنب. الأمر نفسه ينطبق على زيت الزيتون والعسل، كان عليّ أن أختار بينهما»، هذا ما تقوله الناشطة السياسية المصرية لبلى سويف، والدة المعتقل السياسي علاء عبد الفتاح، عما حدث معها في واحدة من الزيارات التي حملت فيها أنواعاً من الطعام والفواكه والتوابل لنجلها المحبوس احتياطياً.

وبالعودة إلى الدستور المصري الصادر سنة 2014، لم تجد الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (مجتمع مدني) مانعاً من إدخال العنب والمانجو للسجناء. كذلك، ليس في قانون السجون، سواء رقم 396 لسنة 1956 أو القانون رقم 106 لسنة 2015، أيّ مواد تمنع ذوي المحبوس احتياطياً أو السجين من إدخال العنب أو المانغو له.

علقت الشبكة على ما حدث مع سويف بتهكم: «قد يكون الدستور الذي صدر في 2014، وكذلك قانون السجون الذي صدر في 1956 والتعديلات التي صدرت في 2015، غير مواكبة للمخاطر التي يتعرض لها الأمن القومي من وجود العنب أو المانغو في السجون. لكنّ الشكاوى تزايدت بعد منع ماكولات أخرى، مثل الكعون والصعتر والقلقاس والملوخية والبامية والبطاطا. الأمر إذاً، لا يتعلق -غالباً- بالأمن القومي، بل بأسباب أخرى».

ورصدت الشبكة العربية شهادات أسر بعض سجناء الرأي، وما نشروه عن منع إدخال ماكولات لذويهم في السجون، على غرار ما حدث مع أسرة علاء عبد الفتاح، إذ أفادت أسرة الناشط السياسي والبرلماني السابق زياد العليمي، المحبوس احتياطياً في القضية المعروفة إعلامياً بـ«معتقلي الأمل» منذ صيف 2019، والذي يعاني من مرض السكري، بأنّ «إدارة السجن رفضت إدخال خبز توست مخصص لمرضى السكري، ثم وافقت على إدخال جزء منه فقط، وكذلك ترفض إدخال الفواكه التي تحتوي على بذور، لذلك، نجلب له كيوي وتفاحاً وأيّ فاكهة لا تحتوي على بذور».

> إدارة السجن رفضت إدخال خبز توست مخصص لمرضى السكري
>
> ترفض الإدارة إدخال دجاجة كاملة وتكتفي بنصف، من دون تفسير

وقالت الكاتبة الصحافية إكرام يوسف، والدة زياد العليمي: «التفتيش كالعادة بلا منطق ولا معيار، رفضوا إدخال البطاطس المحمرة. وقالوا لي إنّه لا بدّ من إزالة البذور من الفاكهة مثل الخوخ (الدراق) والبرقوق (الخوخ) قبل إدخالها».

الأمر نفسه حدث مع عائلة الناشط السياسي الفلسطيني/ المصري رامي شعث، المحبوس احتياطياً على ذمة قضية «تحالف الأمل»، إذ قالت شقيقته رندا شعث عن إحدى الزيارات: «إدارة السجن رفضت إدخال الموز والعنب، وقالب الكيك الذي أعددته في المنزل... سمحوا فقط بإدخال الفراخ (الدجاج) المشوية والخضار المطبوخة والطازجة، وكذلك السجائر».

تكرر الأمر مع أسرة الناشط السياسي وليد شوقي، المحبوس احتياطياً منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2018، والمتهم على ذمة القضية رقم 621 لسنة 2018. وأسرة كمال البلشي، شقيق الكاتب الصحافي خالد البلشي، المحبوس احتياطياً على ذمة القضية رقم 880 لسنة 2020، المعروفة بقضية «أحداث 20 سبتمبر/ أيلول 2020».

يأتي كلّ هذا التعسف مع أهالي المعتقلين السياسيين، فيما تنص المادة 16 من قانون السجون رقم 396 لسنة 1956 على أنّه «يجوز للمحبوسين احتياطياً استحضار ما يلزمهم من الغذاء من خارج السجن أو شراؤه من السجن بالثمن المحدد له، فإن لم يرغبوا في ذلك أو لم يتمكنوا، صُرف لهم الغذاء المقرّر». وعلقت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان بالقول: «هذه المادة لم يجر تعديلها، ولم يترك القانون لمدير السجن أو ضباطه مساحة أو فرصة للتغول عليها، وهذا معناه أنّ المحبوس احتياطياً له حق من دون قيود في استجلاب أيّ أطعمة من الخارج، والطعام هو الطعام أيّاً كان. وبالرغم من هذا الحق الذي ينص عليه القانون، فالسلطة التنفيذية تتعسف في تنفيذه بحجة الحفاظ على الأمن القومي، والأمن العام، حتى بلغ الأمر حدّ التعسف في إدخال الأدوية أو الفاكهة أو الكتب أو الملابس».

وتوقعت الشبكة العربية أن يكون السبب الحقيقي لهذا المنع هو التنكيل بالمحبوسين احتياطياً، لا سيما مع غياب أسباب أخرى، فضلاً عن اتساقه مع ما وصفته بـ«الممارسات البوليسية التي استشرت في مواجهة ليس المحبوسين احتياطياً فقط أو السجناء السياسيين، بل في مواجهة كلّ منتقد أو معارض». وأكدت الشبكة أنّ لديها شهادات كثيرة من أهالي معتقلين عن رفض إدارة السجن إدخال الفاكهة، والأدوية، والكتب، كما ترفض الإدارة إدخال دجاجة كاملة وتكتفي بنصف، من دون تفسير، فضلاً عن شكاوى العديد من السجناء أنّهم محرومون من التمارين الرياضية، أو الاتصال الهاتفي، أو إدخال الكتب، وحتى الرعاية الطبية الجادة، ما فسرته الشبكة بـ«نحن أمام حالة غير قانونية من العقاب الجماعي التي تستدعي تدخل النائب العام، فهل يفعلها؟».